

الوامر والقرارات

مكتبة الدولة للرئاسة

امر عدد 265 لسنة 1959

مؤرخ في 20 ربيع الاول 1379 (23 سبتمبر 1959) يتعلق بالقانون الاساسي الخاص لمدير المعهد القومي للتربية البدنية والرياضية

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية بعد اطلعنا على الامر المؤرخ في 8 جمادى الثانية 1376 (9 جانفي 1957) المتعلق باحداث المعهد القومي للتربية البدنية والرياضية

وعلى الامر عدد 93 لسنة 1959 المؤرخ في 4 شوال 1378 (9 جانفي 1959) المتعلق بالقانون الخاص للموظفين الفنيين لادارة الشباب والرياضة

وعلى القانون عدد 42 لسنة 1959 المؤرخ في 20 رمضان 1378 (30 مارس 1959) الذي تضمن تعيين الميزان الاعتيادي بالنسبة لتصرف سنة 1960 - 1959

وعلى راي كاتب الدولة للرئاسة
اصدرنا امرنا هذا بما يأتي :

الفصل 1 - يقع تعيين مدير المعهد القومي للتربية البدنية والرياضية بقرار من كاتب الدولة للرئاسة ومن بين اساتذة التربية البدنية والرياضية الممارسين للعمل مدة خمس سنوات على الاقل بهذه الصفة

الفصل 2 - بصفة انتقالية وبلاستثناء من الفصل الاول المذكور اعلاه فان الموظف القائم بمهمة مدير المعهد القومي للتربية البدنية والرياضية يقع ادماجه ابتداء من غرة افريل 1959 في اطار اساتذة التربية البدنية والرياضية ويكلف بأعمال المدير

كما يقع ترتيبه في الدرجة التي يتعلق بها رقم قياس يساوي الرقم القياسي الذي يتعلق بحالته في اطاراه السابق او رقم قياسي اعلى منه حالا ويحتفظ العون في الصورة الاولى الاقدمية التي يحصل عليها في درجته باطاره السابق واما في الصورة الثانية فتبتدىء اقدميته في الدرجة من يوم تعيينه

الفصل 3 - كاتب الدولة للرئاسة مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية تونس في 20 ربيع الاول 1379 (23 سبتمبر 1959)

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

كاهية مدير

بمقتضى امر عدد 266 لسنة 1959 مؤرخ في 20 ربيع الاول

1379 (23 سبتمبر 1959) :

كلف السيد الحبيب مالوش متصرف الحكومة من الرتبة الثانية بوظيفة كاهية مدير بكتابة الدولة للرئاسة ادارة التصميم (خطة محولة) ابتداء من غرة اكتوبر 1959

وعلى راي كاتب الدولة للرئاسة وكاتب الدولة للمالية والتجارة

اصدرنا القانون الاتي نصه :

الفصل 1 - ينتفع المدينون لمؤسسة « الصندوق العقاري » للبلاد التونسية التي هي بحالة تصفية مهما كان مأتى الدين الذي بذمتهم ومبلغه ونوعه بتنفيذ يؤول لحط مقدار الفائض المستخلص على ذمة المؤسسة المذكورة لاثنيين في المائة اذا ما احترموا بصفة منتظمة الاجال المعينة للدفع

وكل تاخير في دفع اى قسط يحل اجله ان لم يسبقه ترخيص من كاتب الدولة للمالية والتجارة او من يقوم مقامه تترتب عنه صيرورة جملة الفوائض واجبة الدفع حسب مقدارها الاصل بالنسبة لكامل القرض

الفصل 2 - ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر برئاسة الجمهورية التونسية

في 20 ربيع الاول 1379 (23 سبتمبر 1959)

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

قانون عدد 15 لسنة 1958 مؤرخ في 12 شعبان 1377 (4 مارس 1958) يتعلق بتنقيح بعض فصول من المجلة الجنائية

اصلاح غلط

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 19 المؤرخ في 15 شعبان 1377

(7 مارس 1958)

الصفحة 306 العمود الاول - الفصل 229 (الجديد)

السطر 2 عوض :

اذا كان الفاعلون للجرائم المشار اليها بالفصول 227 - 227 مكرر 228 مكرر من اصول المجنى عليه الخ

اقرا : اذا كان الفاعلون للجرائم المشار اليها بالفصول 227 - 227 مكرر 228 - 228 مكرر من اصول المجنى عليه الخ

قانون عدد 99 لسنة 1959 مؤرخ في 15 صفر 1379 (20 اوت 1959) المتضمن اتمام القانون عدد 36 المؤرخ في 6 رمضان 1378 (16 مارس 1959) المتعلق بالمعلوم عند الانتاج ومعلوم الاستهلاك والمعلوم على اسداء الخدمات

اصلاح غلط

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 44 بتاريخ 20 - 23 صفر 1379

(25 - 28 اوت 1959)

صحيفة 1235

جاء بالفصل 25 ما نصه

« - عوض التحرير الحالي بما يأتي »

والصواب :

« - عوض التحرير الحالي للفقرة الاولى بما يأتي »